

استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية - دراسة بعض التجارب العربية-
Strategies For Enhancing Financial Inclusion In The Arab Countries - A
Study Of Some Arab Experiences -

غريب الطاوس¹، دريد حنان²

GHRIB taoues¹, DRID hanane²

¹جامعة العربي التبسي (الجزائر)، taoues.ghrieb@univ-tebessa.dz

²جامعة العربي التبسي (الجزائر)، hanane.drid@univ-tebessa.dz

تاريخ القبول: 2021-05-10

تاريخ الاستلام: 2020/09/01

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وتقييم واقع الشمول المالي في الدول العربية من خلال المؤشرات الدالة على تحققه، والمتمثلة في مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، مؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض، ومحاولة معرفة أهم أسباب الإقصاء المالي، ومختلف الإستراتيجيات التي تبنتها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي والقضاء على الاستبعاد والإقصاء الماليين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن للشمول المالي دور مهم لجذب المدخرات الضائعة من الفئات المهمشة مالياً ودمجها في النظام المالي الرسمي، ولأجل ذلك بذلت الدول العربية جهودها لتعزيزه من خلال تطوير برامج واستراتيجيات وطنية للشمول المالي، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، الاهتمام بوصول المرأة والشباب للخدمات المالية الرسمية، الاهتمام بدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ووصولها للخدمات المالية.

كلمات مفتاحية: شمول مالي، إقصاء مالي، استراتيجيات، تنقيف مالي، حماية المستهلك المالي.

تصنيف JEL: E42, E51, G2

Abstract:

This research paper aims to analyze and evaluate the reality of financial inclusion in the Arab countries through the indicators indicating, represented in the index of using accounts in official financial institutions, and trying to find out the most important reasons for financial exclusion, And the various strategies adopted by the Arab countries to enhance financial inclusion.

The study found that financial inclusion has an important role in attracting lost savings from financially marginalized groups and integrating them into the formal

¹المؤلف المرسل: غريب الطاوس ، الإيميل: taoues.ghrieb@univ-tebessa.dz

financial system, and for this reason the Arab countries have made efforts to strengthen it by developing national programs and strategies for financial inclusion, Attention to supporting micro, small and medium enterprises and their access to financial services.

Keywords : Financial inclusion, financial exclusion, financial strategy.

Jel Classification Codes : G2, E51, E42.

1. مقدمة:

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولاً في الفترة الأخيرة، لا سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، حيث فرضت على المؤسسات المالية زيادة الاهتمام به، والذي تجسد في التزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ولتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال. بالإضافة إلى العمل على رسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيز الشمول المالي لا سيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي.

وقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية منها بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم وتباعدتهم عن التهميش المالي، والتي سينعكس أثرها الإيجابي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الأفراد ومن ثم على الدول ككل. وعلى غرار جميع الدول وضعت الدول العربية استراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح لها بتعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته وفقاً لبيئتها المالية ، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها اقتصاديات هذه الدول والتي تؤثر على نموها، الأمر الذي يستلزم تطوير البيئة التحتية وحشد الموارد لزيادة معدلات الاستثمار.

إشكالية الدراسة

وللتطرق أكثر لهذه الدراسة يمكن صياغة الإشكالية التالية: "ما هو واقع الشمول المالي في الدول العربية؟، وما هي الاستراتيجيات المعتمدة في تعزيز وتدعيم الشمول المالي؟". وتندرج ضمن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

- ماهي أهم الآليات والركائز الداعمة للشمول المالي؟
- ماهي أهم مؤشرات تطور الشمول المالي في الدول العربية؟
- في ماذا تتمثل عوامل وأسباب الإقصاء المالي في الدول العربية؟
- ماهي الاستراتيجيات والأطر العامة المعتمدة من قبل الدول العربية في تعزيز الشمول المالي؟

فرضيات الدراسة

- يعتبر توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية و تعزيز استخدامهم لحساباتهم المالية للحصول على الخدمات والمنتجات ركائز أساسية انتشار الشمول المالي في الدول.

- يعتبر مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، ومؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض من بين أهم المؤشرات الدالة على تحقيق الشمول المالي في الدول العربية.
- انخفاض ملكية الحسابات المصرفية وارتفاع كلفة الخدمات المالية في الدول العربية، إضافة إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية تعتبر من الأسباب الرئيسية في الإقصاء المالي في هذه الدول.
- تعمل الدول العربية على تنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تدعيم الشمول المالي و تعزيز وصول العميل إلى خدمات ومنتجات مالية من خلال دعم المشاريع والتركيز على الابتكار والتكنولوجيا.
- أهداف الدراسة
- معرفة مؤشرات الشمول المالي، والتي من خلالها يمكن معرفة مستويات الشمول المالي في العالم.
- معرفة أهم الأسباب والعوامل الدافعة للإقصاء والتهميش المالي في الدول العربية.
- تسليط الضوء على أهم ركائز تعزيز الشمول المالي، والتي من خلالها يمكن وضع إستراتيجية أكثر فعالية للنهوض بالقطاع المالي في الدول العربية.
- منهجية الدراسة

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي كمنهجية أساسية للدراسة، من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية، وكذا البيانات الإحصائية ذات الصلة بإشكالية البحث، والعمل على التحليل المرتكز على المعلومات المتوفرة حول موضوع الدراسة، من أجل الوصول إلى نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية، كما تم الاستعانة بوسائل الإيضاح المختلفة من جداول وأشكال من أجل عرض المعلومات بطريقة تسهل تحليلها وتفسيرها.

2. مفهوم الشمول المالي ومؤشرات تطوره عربيا:

1.2. تعريف الشمول المالي:

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهة المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (سمير و أخرون، 2016).

وعرفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (صندوق النقد العربي، 2015)

كما عرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه: " الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقبلة من مؤسسات مالية رسمية، ومن ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى المعلاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما

يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم" (برنيه ، عبيد ، و أعطيه ، 2019).

وعرف أيضا بأنه: " الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء، حيث يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة" (بدر ، 2017، صفحة 45)

كما سبق يمكن تلخيص التعريفات من خلال الهدف الرئيسي للشمول المالي، والمتمثل بإتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده عن طريق القنوات الرسمية.

2.2. أهداف الشمول المالي:

تتمثل أهداف الشمول المالي في الآتي: (بدر ، 2017)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر و النمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع.
- تخفيض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

3.2. آليات وركائز تعزيز الشمول المالي:

إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول تركز على أساسين، أولهما: توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، وثانيهما: تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها، وقد قدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية عددا من المبادرات والمقترحات التي قد تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي وأهمها الآتي: (معهد الدراسات المصرفية، 2017)

- تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال حساب.
- إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية.
- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط.
- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي.
- استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة.
- تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل.
- أتمتة الخدمات المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية الكترونيا.
- زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وإبراز دور النظام المصرفي الإسلامي.
- تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة.

4.2. مؤشرات تطور الشمول المالي في الدول العربية:

تتمثل أهم مؤشرات تطور الشمول المالي في الآتي: (النعمي و أحمد ، 2017، صفحة 40)

1.4.2. مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية:

هو مؤشر الشمول المالي العام، حيث يتم بواسطته مقارنة الدول وفق نسبة الشمول المالي العالمي لامتلاك الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) لحسابات مصرفية في مؤسسات مصرفية رسمية، والشكل الآتي يوضح تطور هذه النسبة.

الشكل 1: ملكية الحسابات في مؤسسة مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة



المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 11)

لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث يمتلك نحو 37% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 63% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية، كما تشير الإحصاءات إلى أن 79% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم، ويمتلك 27.7% من البالغين ضمن أفقر 40% من الأسر في العالم العربي حسابات مصرفية مقابل 43.4% ضمن أغنى 60% من الأسر، مما يعكس عدم المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية بين فئات المجتمع حسب الدخل.

أما على صعيد الدول العربية، فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى فيما يخص نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية، إذ بلغت النسبة لديها 84% سنة 2017، فيما جاءت البحرين والكويت والسعودية بالمراتب التي تليها بنسب بلغت 83%، 80%، 72% على التوالي، في حين كانت أقل نسبة لدى موريتانيا. والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول 1: نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما ويمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية لدى الدول العربية

2017	2014	2011	
غ.م.	غ.م.	21.7	جزر القمر
غ.م.	غ.م.	12.3	جيبوتي
غ.م.	غ.م.	73.6	سلطنة عمان
غ.م.	غ.م.	65.9	قطر
غ.م.	38.7	غ.م.	الصومال
غ.م.	15.3	6.9	السودان
غ.م.	غ.م.	23.3	سوريا
غ.م.	6.4	3.7	اليمن
88.2	83.7	59.7	الإمارات العربية المتحدة
82.6	81.9	64.5	البحرين
79.8	72.9	86.8	الكويت
71.7	69.4	46.4	السعودية
65.7	غ.م.	غ.م.	ليبيا
44.8	46.9	37.0	لبنان
42.8	50.5	33.3	الجزائر
42.5	24.6	25.5	الأردن
36.9	27.4	غ.م.	تونس
32.8	14.1	9.7	مصر
28.6	غ.م.	غ.م.	المغرب
25.0	24.2	19.4	فلسطين
22.7	11.0	10.6	العراق
20.9	22.9	17.5	موريتانيا

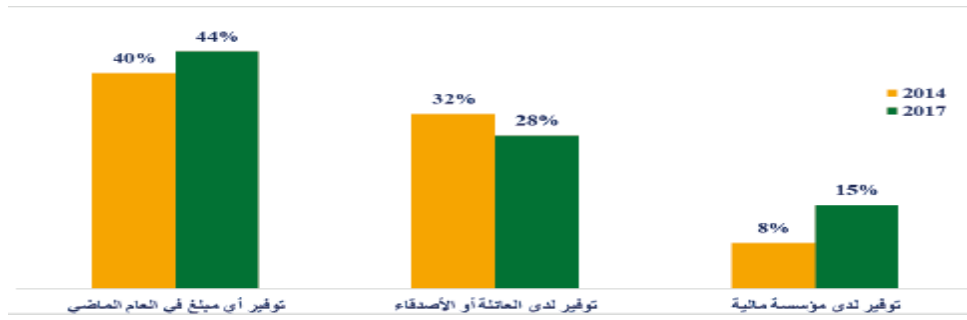
المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 12)

ولا تزال المرأة العربية تعاني من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الشمول المالي لدى النساء من 13.8% سنة 2011، لا يزال يمتلك نحو 25.6% فقط من النساء حسابات مصرفية وهي أدنى نسبة عالميا، مقابل 48.3% من الرجال، مما يعكس فجوة كبيرة في نسب الشمول المالي بين الجنسين تصل إلى نحو 23%، أي أن فرص المرأة العربية في امتلاك حساب مصرفي تقل عن الرجل بمقدار 23 نقطة مئوية. أما في الأرياف، فارتفعت نسبة ملكية الحسابات من 11.2% سنة 2011 إلى 18.7% سنة 2014 و 27.8% سنة 2017 إلا أنها لا تزال النسبة الأدنى حول العالم. (اتحاد المصارف العربية، 2019)

2.4.2. مؤشرا الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:

يقيس هذا المؤشر قيام الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية. وفي الدول العربية لازالت نسبة المواطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية دون المستوى المأمول، ذلك بالرغم من أنها تضاغت تقريبا من 8% سنة 2014 لتصبح 15% سنة 2017، الأمر الذي يتطلب من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية الاستمرار في بذل الجهود التوعوية بهدف تغيير سلوك الادخار لدى المواطنين وحثهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية، علما أن المتوسط العالمي لهذه النسبة بلغ 27% سنة 2017. وفي ما يلي نسبة المدخرين في الدول العربية والجهات التي تدخر على مستواها.

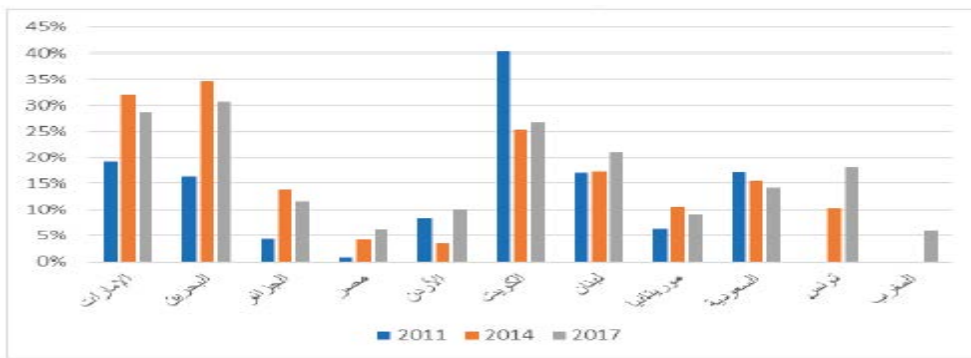
الشكل 2: نسبة المدخرين في الدول العربية خلال سنتي 2014 و 2017



المصدر: (برنيه ، عبيد ، و أعطيه ، 2019، صفحة 17)

وعلى الصعيد الدول العربية، هناك تفاوت بينها في نسب المواطنين البالغين المدخرين لدى مؤسسة مالية، حيث كانت النسبة الأكبر لدى الإمارات العربية المتحدة، إذ بلغت 29% سنة 2017، في حين سجلت أقل نسبة لدى كل من مصر والمغرب حيث بلغت 6% لكل منهما، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل 3: نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية خلال السنوات 2011 و 2014 و 2017



المصدر: (برنيه ، عبيد ، و أعطيه ، 2019، صفحة 18)

3.4.2. مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

من حيث مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية تأتي الدول العربية في المرتبة الأخيرة عالميا، والشكل الآتي يظهر نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان.

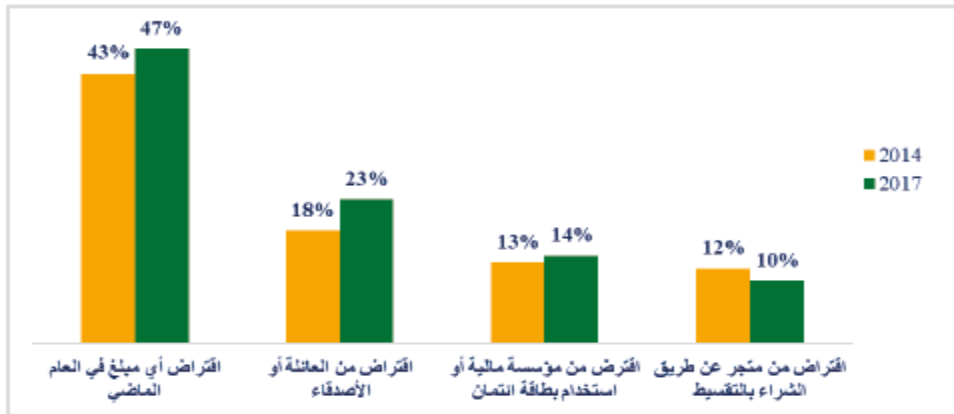
الشكل 4: الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان كنسبة من البالغين فوق 15 سنة



المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 14)

حيث مازالت نسب الاقتراض لدى الدول العربية تستدعي بذل المزيد من الجهود لرفعها، فقد ارتفعت بشكل طفيف سنة 2017 مقارنة بسنة 2014، فعلى الرغم من أن 39% من البالغين في الدول العربية حصلوا على قروض، فإن 8% منهم فقط اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، مقابل معدل عالمي بلغ 22.5% إذ يفضل المواطنون في الدول العربية الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء بنسبة 23% بدلا من الاقتراض من مؤسسة مالية أو استخدام بطاقة ائتمان بنسبة 14%، لتبلغ نسبة الاقتراض من متجر عن طريق الشراء بالتقسيط 10%، والشكل الآتي يوضح سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية للمواطنين ممن أعمارهم تزيد عن 15 سنة.

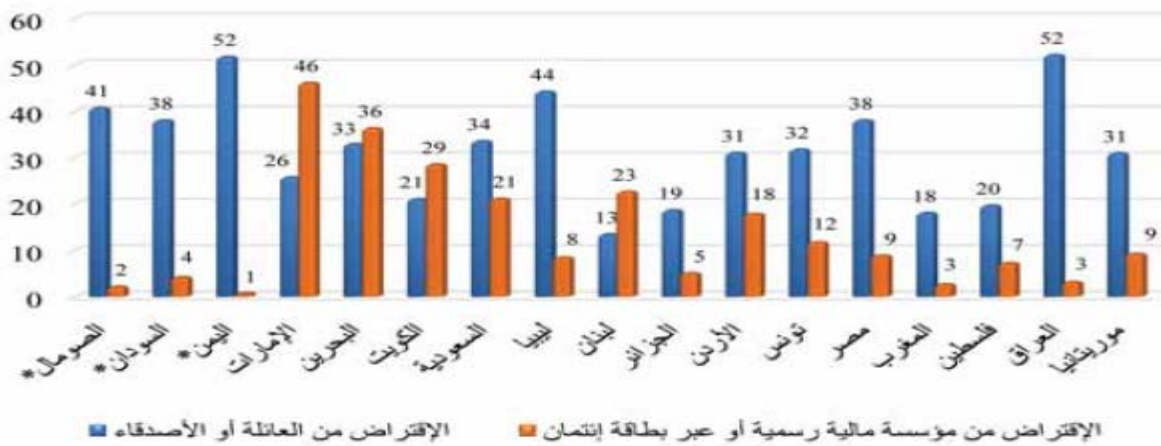
الشكل 5: سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية للمواطنين ممن أعمارهم تزيد عن 15 سنة



المصدر: (برنيه ، عبيد ، و أعطيه ، 2019، صفحة 19)

والشكل رقم (6) يوضح سلوك ومصادر الاقتراض لكل دولة عربية سنة 2017.

الشكل 6: مصادر الاقتراض في الدول العربية (كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة)



المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 15)

مما سبق يتضح أن نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية أو عبر بطاقة ائتمان في الدول العربية منخفضة بشكل عام، خاصة في اليمن (0.6%) والصومال (2.1%) والعراق (3.1%) والسودان (4.2%)، بالإضافة إلى دول المغرب العربي كالمغرب (2.6%) والجزائر (5%) في المقابل، سجلت الإمارات العربية المتحدة (46.1%) والبحرين (36.3%) والكويت (28.5%) ولبنان (22.6%) أعلى نسب اقتراض من مؤسسات مالية رسمية أو عبر بطاقات الائتمان في المنطقة العربية سنة 2017 أعلى

من المعدل العالمي البالغ 22.5%. والجدير بالذكر أن في جميع الدول العربية دون استثناء، تزيد نسبة المقترضين الذكور على نسبة المقترضين النساء، مما يشير إلى أن النساء تعاني للوصول إلى فرص التمويل عبر القنوات المالية الرسمية والإقصاء المالي أكثر من الرجال. والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول 2: نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية وبطاقات الائتمان

	البالغون		ذكور		إناث		أفقر 40%		أغنى 60%	
	2017	2014	2017	2014	2017	2014	2017	2014	2017	2014
الصومال	2.1	غ.م.	2.8	غ.م.	1.4	غ.م.	1.5	غ.م.	2.5	غ.م.
السودان	4.2	غ.م.	5.0	غ.م.	3.4	غ.م.	2.5	غ.م.	5.4	غ.م.
اليمن	0.6	غ.م.	0.8	غ.م.	0.4	غ.م.	0.0	غ.م.	1.0	غ.م.
الإمارات	39.4	46.1	44.6	49.5	25.9	37.2	26.8	33.3	48.3	54.7
البحرين	38.7	36.3	44.5	42.9	27.9	23.5	32.1	30.1	43.2	40.5
الكويت	30.3	28.5	32.6	30.0	27.1	25.5	21.2	18.7	36.4	34.9
السعودية	17.4	21.1	24.2	28.4	7.9	9.8	12.2	17.6	21.4	23.4
ليبيا	غ.م.	8.4	غ.م.	12.8	غ.م.	3.0	غ.م.	5.7	غ.م.	10.2
لبنان	20.8	22.6	28.2	27.9	14.0	17.4	15.3	16.5	24.4	26.7
الجزائر	5.8	5.0	6.8	6.6	4.8	3.3	4.2	4.6	6.9	5.2
الأردن	14.5	17.8	18.2	20.8	10.7	14.4	10.8	15.6	17.0	19.3
تونس	12.0	11.7	15.3	16.2	8.7	7.4	5.1	4.3	16.6	16.7
مصر	7.7	8.8	10.0	11.2	5.3	6.4	6.7	6.8	8.3	10.0
المغرب	غ.م.	2.6	غ.م.	3.8	غ.م.	1.6	غ.م.	1.9	غ.م.	3.1
فلسطين	4.7	7.2	6.4	10.8	3.1	3.7	2.3	3.3	6.4	9.8
العراق	5.0	3.1	6.8	3.3	3.2	2.8	3.5	1.5	5.7	4.1
موريتانيا	9.1	9.2	9.9	11.3	8.4	7.2	5.5	6.7	11.5	11.0

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 15)

تشكل فئة الشباب نسبة كبيرة من المجتمعات العربية، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادة الشباب العربي من الخدمات المالية و المصرفية، فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما. ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل سن 25 سنة، كما أن الشباب دون سنا لثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الدول العربية باستثناء دول الخليج.(اتحاد المصارف العربية، 2019) والجدول الآتي يوضح مؤشر الشمول المالي للبلدان العربية بصفة عامة.

الجدول 3: مؤشر الشمول المالي في بعض البلدان العربية

الدولة	درجة مؤشر الشمول المالي (FII)	الرتبة العربية	الرتبة العالمية
الجزائر	9.62	13	141
مصر	18.77	11	122
الأردن	37.11	5	68
الكويت	42.01	3	55
لبنان	50.83	1	36
المغرب	30.86	7	82
عمان	46.42	2	42
قطر	40.60	4	57
السعودية	24.34	9	103
السودان	5.74	14	157
سوريا	11.08	12	138
تونس	29.29	8	88
الإمارات	32.6	6	77
فلسطين	19.50	10	121
اليمن	3.93	15	170

المصدر: (بن عيشوبة، 2018، صفحة 57)

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك تفاوتاً بين الدول العربية حول مستوى مؤشرات الشمول المالي، وتبدو هذه المؤشرات عالمياً أفضل نسبياً لدى دول مجلس التعاون الخليج يعمان في المرتبة 42، والكويت في المرتبة 55 وقطر في المرتبة 57 والإمارات في المرتبة 77 ولبنان احتلت المرتبة 36 والتي احتلت المرتبة الأولى عربياً والمغرب في المرتبة 88 ويرتبط هذا الأمر بمستوى العمق المالي وتطور القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول، ومع ذلك فإن هناك حاجة لتعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول للخدمات المالية، لدى جميع الدول العربية دون استثناء. وتتعاظم هذه الحاجة لدى الدول الأقل دخلاً كاليمن التي احتلت المرتبة 170، والأكثر سكاناً (مصري المرتبة 122) بالنظر بما يمكن أن يساهم به تحسين الشمول المالي، من نتائج إيجابية لديها على مستوى التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.

3. أسباب الإقصاء المالي في الدول العربية:

توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وأهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي: (معهد الدراسات المصرفية، 2017)

- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية هو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية. إن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضاً بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يملكون حساباً مالياً أو الحد الأدنى لامتلاك الحساب.

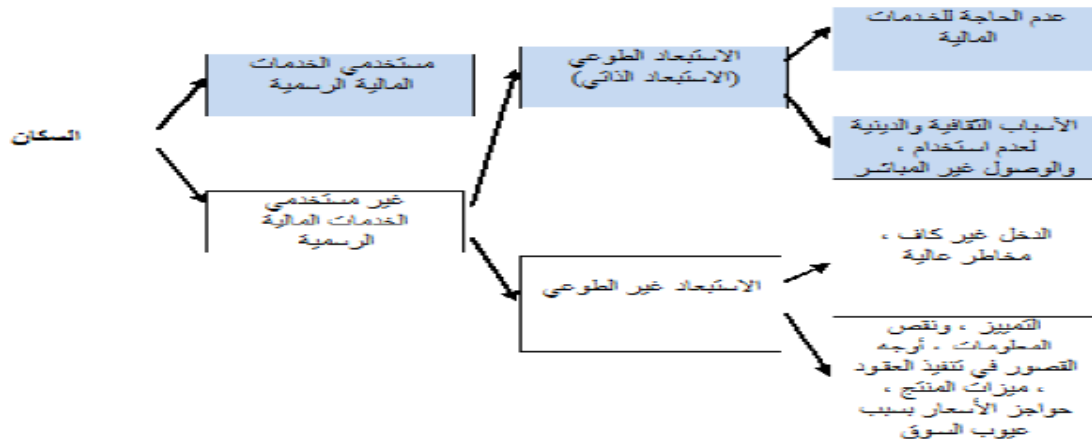
- يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية.

- أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات، من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب أو أن الحسابات المالية تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها، بالإضافة إلى طول الدورة المستندية المرتبطة بها.

- اعتبارات دينية حالت دون حصول البعض على حساب في مؤسسة مالية رسمية، أو عدم ثقتهم في المؤسسات المالية.

وفي المنطقة العربية تتعدد الأسباب وراء انخفاض ملكية الحسابات المصرفية، وقد يكون تدني نسبة الشمول المالي في بعض الدول إما نتيجة بعد المسافات، ارتفاع كلفة الخدمات المالية، عدم كفاية رصيد أو أموال العميل، عدم توفر الوثائق والشروط اللازمة لفتح حساب مصرفي، نتيجة لعدم الثقة في المؤسسات المالية أو لأسباب دينية وتفضيل العملاء للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي الشكل أدناه يتضح أهم عوامل الإقصاء المالي.

الشكل 7: عوامل الإقصاء المالي في الدول العربية



المصدر: (بن عيشوة، 2018، صفحة 53)

أفاد معظم البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في جميع الدول العربية أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو عدم كفاية الأرصدة أو الأموال لديهم، حيث يعاني المصريون تحديداً من هذا العائق، حيث أفاد أكثر من 83% من المستبعدة مالياً في مصر، أن السبب الرئيسي وراء عدم امتلاكهم حسابات مصرفية هو عدم كفاية الأموال وتصدر تونس الدول العربية من حيث نسبة البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية نتيجة بعد المسافات (53.5%) وارتفاع كلفة الخدمات المالية (70.9%)، وعدم الثقة في المؤسسات المالية (55.2%) ويعاني المستبعدون مالياً في ليبيا من عدم وجود الوثائق اللازمة لفتح حسابات مصرفية أكثر من أية دولة عربية أخرى (33.8%) أما فيما يخص العائق الديني، فإن النسبة الأكبر من المستبعدة مالياً نتيجة أسباب دينية هم أردنيون (17.7%). وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول 4: الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في الدول العربية سنة 2017 (بحسب البالغين الذين لا يملكون

حسابا مصرفيا)

أسباب دينية	عدم الثقة في المؤسسات المالية	عدم وجود الوثائق اللازمة	رصيد العميل غير كاف	الخدمات المالية كلفتها عالية	المؤسسات المالية بعيدة جداً	
6.4	9.2	26.6	48.3	27.7	16.5	الإمارات
5.6	7.6	22.1	56.3	20.1	12.0	البحرين
2.6	5.9	23.8	65.8	30.8	6.9	الكويت
7.1	7.9	21.6	65.8	28.1	13.5	السعودية
15.0	33.8	35.7	60.0	40.9	16.8	ليبيا
2.9	13.2	0.4	54.0	20.3	0.8	لبنان
7.6	14.6	11.5	35.5	8.7	6.8	الجزائر
17.7	16.0	14.3	75.4	35.3	5.0	الأردن
15.3	55.2	15.1	79.8	70.9	53.5	تونس
4.7	5.2	12.7	83.2	17.7	7.0	مصر
4.1	7.3	7.6	72.3	11.2	3.5	المغرب
15.5	7.3	4.9	67.1	12.9	3.2	فلسطين
12.6	25.7	25.1	76.6	45.9	26.4	العراق
6.2	9.2	19.3	51.2	24.1	15.9	موريتانيا

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 17)

4. الإستراتيجيات العربية لتعزيز الشمول المالي:

خطت الدول العربية خطوات هامة فيما يخص الشمول المالي، حيث عمل عددا منها على إطلاق إستراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي على غرار لبنان التي احتلت المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 36 عالميا، وسلطنة عمان التي احتلت المرتبة الثانية عربيا والمرتبة 42 عالميا، الأردن التي احتلت المرتبة الخامسة عربيا والمرتبة 68 عالميا، الإمارات التي احتلت المرتبة السادسة عربيا والمرتبة 77 عالميا والمغرب التي احتلت المرتبة السابعة عربيا والمرتبة 82 عالميا، لتكون هذه الدول محل دراسة لتباين وتعدد المحاور التي ارتكزت عليها كل دولة في وضع استراتيجياتها لتعزيز الشمول المالي وباعتبارها من الدول المتصدرة قائمة الدول العربية من حيث مؤشرات الشمول المالي، والتي سيتم التعرض لتجربتها من خلال الآتي: (برنيه ، عبيد ، و أعطيه ، 2019).

1.4. تجربة الجمهورية اللبنانية:

وضع مصرف لبنان إستراتيجية للشمول المالي تركز على المواطن، وتهدف لتحقيق أربع أولويات أساسية تتمثل في الإدارة الرشيدة والمسؤولة، التنمية المستدامة، تمكين المستهلك والمواطنة الاقتصادية، وأطلق لأجل ذلك مبادرات استباقية ساهمت في تحقيق رؤيته الرامية إلى إرساء نظام مالي شامل مسؤول ومستدام.

1.1.4. إستراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي:

تهدف إستراتيجية مصرف لبنان إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تعزيز الوصول إلى خدمات ومنتجات مالية منظمة بكلفة معقولة وبالتوقيت المناسب والشكل المناسب، فضلا عن تعميم استخدامها المسؤول من جميع الفئات السكانية المتمثلة في: الفقراء، سكان المناطق الريفية والنائية، الشباب، المسنين، النساء، ذوي الحاجات الخاصة، العمال الأجانب (مصدر التحويلات

المالية الخارجة)، المغتربين اللبنانيين (مصدر التحويلات المالية الواردة)، المستثمرين، رواد الأعمال والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات الإنتاجية. وتتمثل أهداف مصرف لبنان للشمول المالي في الآتي:

- إدراك أعمق لدى المواطنين لمفهوم السياسة النقدية الوطنية والنظام الاقتصادي والمالي، وما ينطويان عليه من مخاطر وتحديات.
- فهم أكبر واختيار أنسب واستخدام للمنتجات والخدمات المالية الرسمية من قبل الأفراد، وعروض مصرفية أكثر تكيفا مع احتياجات مختلف الشرائح، وتوافر منتجات وقنوات مالية مبتكرة مقرونة بممارسات أفضل لحماية المستهلك المالي.
- تحسين ممارسات الأفراد المالية من حيث إعداد الموازنة، والادخار الطويل الأمد، والتخطيط للتقاعد، ومهارات الإدارة المالية.
- تعزيز قدرات المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لجهة تطوير المنتجات والقنوات الهادفة إلى تمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين مهارات هذه المؤسسات تقنيا وعمليا في كافة قطاعات السوق.
- تشجيع السلوك الاستثماري المسؤول والاستثمار التأثيري، مصحوبا بتطوير الأسواق المالية وبناء القدرات الاستثمارية لدى المستثمرين والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- بالإضافة إلى جهود مصرف لبنان الرامية إلى تأمين أنظمة دفع فعالة، وأتمتة نظام التقارير الائتمانية وتشجيع المصارف على الانتشار خارج المدن الكبرى، يخطط المصرف لعمل ثلاثي الأبعاد وهي: التنظيم المالي، التثقيف المالي وحماية المستهلك المالي، والشكل الآتي يوضح إستراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي.

الشكل 8: إستراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي



المصدر: (برنيه ، عبيد ، و أعطيه ، 2019، صفحة 133)

يتضح من الشكل أعلاه أن إستراتيجية الشمول المالي تركز على الأبعاد الآتية:

➤ يتمثل البعد الأول في التنظيم المالي، من خلال تحديث البنية التحتية المالية والأسواق المالية وإدخال سياسات وإصلاحات جديدة تركز على معطيات واقعية من أجل تيسير الحصول على منتجات وخدمات مالية رسمية، بما فيها الخدمات المالية الرقمية للجميع، واستخدامها بشكل مبسط وتقديمها بطريقة ملائمة.

➤ يتمثل البعد الثاني في التثقيف المالي، من خلال صياغة برامج تعليمية مصممة خصيصا وفق احتياجات شرائح المجتمع، فضلا عن جلسات توعية تستهدف كل فئات المجتمع. وفي هذا الصدد يعمل مصرف لبنان على إنشاء منصة رقمية تفاعلية للشمول المالي تتضمن موادا تعليمية وأدوات تعليمية ترفيهية تفاعلية ومجموعة أدوات لتعليم الإدارة المالية، الغرض منها تأمين التواصل الفعال وتبادل الممارسات والمعلومات بين الأطراف المعنية.

➤ يتمثل البعد الثالث في حماية المستهلك المالي، من خلال تحسين الإجراءات والممارسات القائمة على مستوى مقدمي الخدمات المالية، وتوفير إرشاد أفضل لمستهلكي المنتجات والخدمات المالية.

2.1.4. مبادرات وإنجازات مصرف لبنان لتعزيز الشمول المالي:

أطلق مصرف لبنان مبادرات ساهمت في تحقيق رؤيته الرامية إلى إرساء نظام مالي شامل ومستدام وتتمثل أهمها في الآتي:

أ. دعم الاقتصاد الحقيقي من خلال الحوافز التسليفية: وذلك من خلال الآتي:

➤ دعم مشاريع القطاع الخاص المحلية في قطاعات الصناعة، السياحة، الزراعة، المعلوماتية، الأعمال الحرفية بواسطة قروض مدعومة لتمويل مشاريع جديدة أو لتطوير مشاريع قائمة، حيث منح أكثر من 20 ألف قرض.

➤ استحدث مصرف لبنان حوافز تسليفية للمصارف اللبنانية الغرض منها تمويل مشاريع جديدة أو تطوير مشاريع قائمة في كافة القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع العقاري، حيث استفاد أكثر من 3 آلاف شخص من هذه القروض.

➤ إطلاق رزمة تحفيزية جديدة على شكل قروض ميسرة، وتشمل الرزمة القروض الصغرى المدعومة، وهي قروض تمنحها مؤسسات الإقراض الأصغر للأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر التي توظف أربعة أشخاص على الأكثر، لمساعدتهم على إنشاء وتطوير مشاريع صناعية أو خدمية أو تجارية، وقد منحت قروض متناهية الصغر لأكثر من 4 آلاف مستفيد خلال الفترة 2013-2017.

➤ إعفاء المصارف من الاحتياطي الإلزامي ودعم الدولة للقروض، وضح حوالي 14 مليار دولار في خمس سنوات دعما للنشاط الاقتصادي.

ب. إتاحة مصادر تمويل جديدة من الأسواق المالية: وذلك من خلال الآتي:

➤ أصدر مصرف لبنان سنة 2013 التعميم الوسيط المتعلق بالتمويل الرأسمالي، من أجل تعزيز اقتصاد المعرفة وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وما يتيح للمصارف الاستفادة من كفالة مصرف لبنان لحدود 75% من مساهمتها في رأسمال الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال والشركات التي موضوعها محصورا بالمشاركة في رأسمال شركات ناشئة، وسمحت هذه المبادرة من استقطاب 800 شركة ناشئة، وخلق 9000 فرصة عمل، وزاد الثروة الوطنية نحو 1.5 مليار دولار، ويتوقع أن يسجل هذا القطاع نموا سنويا بما يتراوح 7% إلى 9%.

➤ وضع إطار وقواعد تأسيس شركات معنية بمحشد التمويل عن طريق الانترنت، لجمع مبالغ صغيرة من عدد كبير من المستثمرين.

ج. تعزيز حماية العملاء في القطاع المصرفي والمالي: إصدار عددا من التعاميم التي تهدف إلى حماية العملاء ومقدمي الخدمات المالية، تعميم متعلق بتنظيم العمليات المصرفية والمالية بالوسائل الالكترونية، إنشاء وحدة حماية العملاء سنة 2015، إصدار تعميم متعلق بتسهيل العمليات المصرفية للعملاء من ذوي الحاجات الخاصة.

د. تعزيز القدرات المالية لدى المواطنين والأساتذة ومقدمي الخدمات المالية
توعية الشباب حول دور وعمل القطاعين المالي والمصرفي من خلال تنظيم دورات تدريبية تستهدف الطلاب الجامعيين في فصل الصيف، حيث تم تدريب 800 طالب سنويا، حيث تم استضافة 9 آلاف طالب في المركز الرئيسي والفروع في الفترة 2001-2017. بالإضافة إلى التعاون مع وزارة المالية ووزارة التربية والتعليم العالي.

2.4. تجربة سلطنة عمان:

يسعى البنك المركزي العماني إلى تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال مناشدة وحث البنوك العاملة في السلطنة والمؤسسات المالية الأخرى المرخصة لفتح فروع لها وتركيب أجهزة للصراف الآلي والإيداع النقدي تابعة لها في جميع مناطق ومحافظات السلطنة، وخصوصا منها تلك المناطق البعيدة عن العاصمة والمناطق النائية والحدودية وذلك من أجل إيصال الخدمات المصرفية والمالية إلى كافة المناطق كي يستفيد منها كافة شرائح وفئات المجتمع، وفي هذا الصدد قامت السلطة بالآتي:

➤ تم سنة 2012 السماح بإنشاء بنوك إسلامية ، لتبلغ سنة 2017 حصة المصارف الإسلامية 12% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في السلطنة، ويعود ذلك إلى قيام البنوك الإسلامية والنوافذ بطرح منتجات مصرفية جديدة لجذب العملاء فضلا عن فتح شبكة فروع جديدة في أنحاء مختلفة في السلطنة مما ساهم في تعزيز الشمول المالي.

➤ إصدار قانون نظام تأمين الودائع المصرفية سنة 1995 لتعزيز الثقة في النظام المصرفي، وحماية المودعين لتغطية مخاطر محددة مما يساعد على تحقيق السلامة المصرفية.

➤ تطوير نظام المدفوعات الالكتروني وإصدار سنة 2018 قانون خاص بها لتعزيز الإطار القانوني لنظم المدفوعات.

➤ إنشاء وحدة في البنك المركزي تختص باستقبال الشكاوى والرد على استفسارات عملاء البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وذلك تعزيزا لحماية العملاء.

➤ قام البنك المركزي بإصدار تعليمات إلى كافة البنوك سنة 2013 لتخصيص 5% كحد أدنى من المحفظة الاقراضية للبنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء قسم في كل مصرف محلية يختص بمتابعة منح هذه التسهيلات.

➤ توفر السلطنة على مركز البيانات الإحصائية للائتمان المصرفي الذي تأسس سنة 1978، الذي يعمل على توفير المعلومات الائتمانية للمؤسسات المقرضة لإدارة مخاطرها وتسهيل عملية منح الائتمان، من خلال تقارير توفر المعلومات حتى على السلوك الائتماني للمقرضين الحاليين والمحتملين بصورة صحيحة وسريعة.

➤ إدماج وإشراك فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إصدار تعليمات إلى البنوك بضرورة التعامل مع هذه الفئة وتقديم كافة التسهيلات لها.

3.4. التجربة الأردنية:

بدأ البنك المركزي الأردني منذ 2012 بمتابعة المستجدات والتطورات الإقليمية في مجال تعزيز الشمول المالي، حيث شرع في عام 2015 في التحضير لصياغة وإعداد الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، بالتعاون مع عدد كبير من الشركاء الرئيسيين من القطاعين الخاص والعام، بحيث استهدف البنك المركزي الأردني بشكل خاص ضمن إستراتيجيته رفع نسب الشمول المالي لذوي الدخل المحدود، الشباب، النساء، اللاجئين والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

1.3.4. التحضير لصياغة الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي:

خصص النصف الأول من عام 2017 للدراسات التشخيصية حول واقع الشمول المالي في المملكة، حيث غطت هذه الدراسة جوانب العرض والطلب لتقييم مستويات الوصول للخدمات المالية واستخدامها وجودتها، وكذلك التحديات التشريعية والتجارية، كما غطت العوامل البيئية المؤثرة، وأسفرت هذه الجهود في نهاية عام 2017 عن إطلاق الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) والتي تعمل على تحقيق هدفين أساسيين: هما زيادة مستوى الشمول المالي في المملكة من 24.6% للبالغين إلى 36.6% بحلول عام 2020، وكذلك تقليص الهوة بين الجنسين من ناحية الوصول إلى الخدمات المالية من 53% إلى 35%.

2.3.4. الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن:

تستند الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي إلى مجموعة من السياسات ذات الأولوية، ثلاثة منها تعتبر ركائز أساسية: التمويل الأصغر، الخدمات المالية الرقمية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أن هناك أربع ممكنات (القوانين والتشريعات، البيانات والأبحاث، حماية المستهلك المالي، وبناء القدرات المالية والتكنولوجيا المالية) تتقاطع بشكل كبير مع الركائز الأساسية مما يساهم في جعل هذه الركائز أكثر متانة، كما تحتم الإستراتيجية مجموعة من الفئات المستهدفة ذات الأولوية مثل الفئات الأقل حظا والمستبعدين ماليا (يشكلون 40%)، والنساء، والشباب بشكل عام (15-24 سنة)، والشباب بشكل عام (15-18 عام) واللاجئين أيضا. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل 9: الإطار العام للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن



المصدر: (برنيه ، عبيد ، و أعطيه ، 2019، صفحة 42)

يوضح الشكل أعلاه الركائز الأساسية والممكنات التي تعتمدها الإستراتيجية والمتمثلة في:

أ- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تشكل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تقريبا 99.4% من الشركات المسجلة في الأردن، وتشكل ما نسبته تقريبا 10% من قطاع الأعمال في الأردن على الرغم من بقائها مقيدة ماليا، حيث تعمل الأدوات القائمة على الحوافز مثل الإقراض بأسعار تفضيلية، وبرامج الاستحقاق والضمان، وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وفتح آفاق جديدة وطويلة الأمد للنمو.

ب- الخدمات المالية الرقمية: تساهم الخدمات المالية الرقمية إيجابيا بتعزيز الشمول المالي للأفراد وقطاع الأعمال، كونها تمثل آليات سهلة، مريحة وفعالة لتنفيذ إلى الخدمات المالية الرسمية، وهي محرك أساسي لأتمتة العمليات المالية من قطاع الأعمال والحكومة للأفراد.

ج- التمويل الأصغر: يعتبر التمويل الأصغر آلية تمكين أساسي بالنسبة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض، كونه يسمح لهم ببناء أصول وإدارة المخاطر وزيادة مستويات دخلهم، وبالتالي المساهمة في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي، تغطي منتجات وخدمات التمويل الأصغر القروض الصغيرة والتأمين، كما تساهم التكنولوجيا لنماذج الأعمال الجديدة في المضي قدما للاستفادة من الخدمات المالية الرقمية في قطاع التمويل الأصغر.

د- التقنيات المالية الحديثة: إن التقنيات المالية تعتبر محركا هاما للمنافسة، والوصول للخدمات المالية، والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، تعتبر البيئة التشريعية الشاملة التي تعزز الابتكار والتطوير وبشكل موازي للحفاظ على حقوق المتعاملين، كذلك تعتبر عاملا هاما في الحفاظ على غطاء تشريعي مستقر يساهم في التسريع من الابتكار والتطور للتقنيات الناشئة والمتطورة.

هـ- حماية المستهلك المالي والقدرات المالية: تعتبران من الممكنات الأساسية للوصول لشمول مالي مسؤول وعادل بشكل يساهم إيجابيا في تعزيز حماية المستهلك، وخلق طلب مستدام لاستخدام الخدمات المالية.

و- البيانات والأبحاث: تلعب البيانات والأبحاث دورا هاما ومفصليا في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة والمعوقات من قبل مقدمي الخدمات من جهة أخرى، إلى جانب دورها بتطوير سياسات وقرارات مبنية على أدلة. كما أن البيانات والأبحاث تساهم أيضا في وضع أهداف وطنية لتعزيز الشمول المالي وقياسها خلال رحلة التطبيق.

ز- القوانين والأنظمة والتعليمات: تعتبر عنصر أساسي لتمكين وتطوير القطاع المالي بشكل عام والشمول المالي على وجه التحديد، بشكل يغطي مجموعة كاملة من المواضيع التي تهم المؤسسات المالية والمستهلكين المرتبطين بالشمول المالي.

3.3.4. التوجهات المستقبلية للشمول المالي في الأردن: وتشمل ما يلي:

- وضع وتطوير خطة عمل تفصيلية وشاملة من خلال رسم معلم الطريق لتطبيق الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي حيث تم تحديد الإطار الزمني للأنشطة، والمؤشرات التي سيتم تحقيقها، والجهات المسؤولة عن التنفيذ؛
- المراقبة والتقييم بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي وضمان سيرها في الاتجاه الصحيح.

4.4. التجربة القطرية:

تم إطلاق الخطة الإستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي (2017-2022) والتي تعتبر خارطة طريق للهيئات الرقابية في دولة قطر لبناء قطاع مالي سليم ومرن، وقد تضمنت هذه الخطة عدة أهداف منها تعزيز المالي والتثقيف المالي، وفي ضوء ذلك، تم تشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي برئاسة مصرف قطر المركزي وعضوية العديد من الوزارات والمؤسسات والهيئات الدولية.

1.4.4. الركائز الأساسية للإستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي في قطر:

تضمنت الركائز الأساسية التي تتبناها الإستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي على ما يلي:

- دعم البنية التحتية المالية، وذلك من خلال إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف الذكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية.
- تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التقنية لتسيير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفاعلية عالية، وتستعد البنوك ومشغلي الاتصالات في قطر لتقديم محافظ رقمية لعملائها، حيث قام بنك واحد بالفعل بإطلاق بطاقات الخصم دون اتصال، لجعل المعاملات أسرع مقارنة بالمعاملات النقدية والمعاملات القائمة على الرقم السري. ومن المتصور أن تصبح هذه ميزة هامة للمحلات التجارية ومحلات الوجبات السريعة والنقل العام الجماعي وحجز التذاكر والأحداث الرياضية. كما قامت إحدى شركات الاتصالات في قطر بتقديم تسهيلات المحفظة الالكترونية لعملائها، ومع اكتساب المحفظات الرقمية مكانتها في السوق، لا يزال مصرف قطر المركزي يقظا تجاه مخاطرها المحتملة.
- التركيز على حماية المستهلك المالي، حيث تهدف إدارة حماية مستخدمي الخدمات المصرفية لدى مصرف قطر المركزي إلى حماية حقوق عملاء المؤسسات المالية وذلك من خلال حصول العملاء على معاملة مصرفية عادلة وشفافة. بالإضافة إلى حصولهم على الخدمات والمنتجات المالية بيسر وبالتكلفة المناسبة التي تخضع لرقابة المصرف، كما يضع مصرف قطر المركزي جانب حماية المستهلكين والمستثمرين من ضمن الأهداف الستة للخطة الإستراتيجية لتنظيم القطاع المالي. كما تم إدراج هذا الجانب ضمن الركائز الأساسية التي تتبناها الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتثقيف المالي.
- تشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتثقيف المالي برئاسة مصرف قطر المركزي وعضوية العديد من الوزارات والمؤسسات والهيئات بالدولة، من أهدافها رفع الثقافة المالية لدى فئات المجتمع بالتعاون مع كافة الأطراف المشتركة بالإستراتيجية، وذلك من خلال البرامج التوعوية المختلفة. كذلك تهدف الإستراتيجية إلى تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها.
- التعاون مع وزارة التعليم العالي بإنشاء مدرسة ثانوية مستقلة في العلوم المصرفية وإدارة الأعمال للبنين والبنات، ومشاركة هيئة تنظيم قطر للأسواق المالية وهيئة مركز قطر للمال بشكل فعال في برامج الإعارة والتدريب لتسيير معرفة الكفاءات المحلية بالوظائف والأعمال للجهات الرقابية في القطاع المالي.

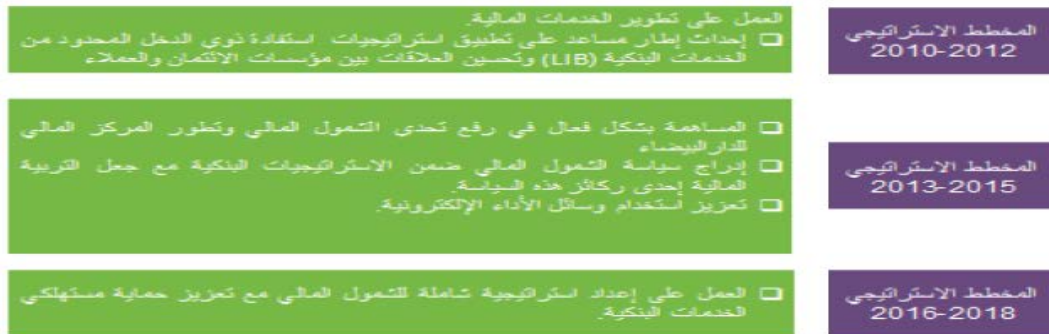
2.4.4. البرامج والمبادرات لدعم الشمول المالي في قطر:

هناك العديد من البرامج والمبادرات التي تم إطلاقها لدعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها البرامج المقدمة من بنك قطر للتنمية التي من ضمنها مبادرتا "جهاز 1 وجهاز 2" الموجهة لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية القائمة، ومبادرة "مشتريات" بالتعاون مع وزارة المالية التي تتيح نافذة للتواصل ما بين المشتريين الكبار من الجهات الحكومية وشبه الحكومية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومبادرة "تصدير" التي تعمل على تطوير قطاع الصادرات غير النفطية. من ناحية أخرى، سبق وأن تم عام 2009 إنشاء جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف لتقديم الدعم لإنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كذلك تم إنشاء بوابة "نبض مشاريع قطر" التي توفر منصة إلكترونية تفاعلية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتبادل إنجازاتها وخبراتها.

5.4. تجربة المملكة المغربية:

قام بنك المغرب بإجراء استقصاء وطني مكن من تحديد العقبات التي تحول دون الشمول المالي، حيث وضعت المملكة المغربية خارطة طريق من أجل إستراتيجية مالية شاملة ومستدامة في إطار مخططاتها الإستراتيجية للتضخيم لصياغة إستراتيجية الشمول المالي، ليشمل المخطط ثلاث مراحل وهي: المخطط الاستراتيجي 2010-2012، والمخطط الاستراتيجي 2013-2015 وأخيرا المخطط الاستراتيجي 2016-2018، والموضحة في الشكل الآتي:

الشكل 10: التوجهات الإستراتيجية لبنك المغرب



المصدر: (برنيه ، عبيد ، و أعطيه ، 2019، صفحة 159)

حيث تستند الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي إلى محورين أساسيين هما: تطوير الخدمات المالية الرقمية وتقليص الفوارق بين الجنسين وتشجيع الشمول المالي للمرأة. ولأجل رفع العراقل أما النفاذ إلى الخدمات البنكية وتمكين السكان من الاستفادة من باقة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الملائمة لاحتياجاتهم شكل الاستبناك المحور الأول الذي ركز عليه بنك المغرب باعتباره أحد أهم الإنجازات في مجال الشمول المالي.

ولأجل ذلك أطلق بنك المغرب مبادرات استباقية من شأنها أن تساهم في تحقيق رؤيته الرامية إلى إرساء نظام مالي شامل مسؤول ومستدام وتتمثل هذه المبادرات والإنجازات في الآتي:

➤ الاعتماد على الاستبناك، ولأجل ذلك اتخذ بنك المغرب جملة من الإجراءات التي تفرض على القطاع البنكي تبسيط شروط الاستفادة مجانا من الخدمات البنكية الرسمية والتي كانت تفوق العشرين خدمة. بالإضافة إلى تأسيس البريد بنك.

- تعزيز حضور النظام البنكي المغربي في بلدان استقرار المغاربة المقيمين بالخارج، مع الحصول على تخفيضات مهمة في عمولات التحويل.
- تطوير العروض البنكية لدنو الدخل المحدود، من خلال عقد البنوك لشراكات مع الوسطاء في العمليات البنكية سيما مؤسسات التمويل الأصغر وشركات الاتصالات وشركات تحويل الأموال من أجل إتاحة نموذج توزيع ميسر وبتكلفة معقولة لفائدة هذه الفئة (البطاقات المسبقة الدفع والأداء عبر الهاتف المحمول وحقيبة الخدمات الملائمة).
- إطلاق جيل جديد من الأداء بواسطة الهاتف النقال، والذي تم بالتعاون مع بنك المغرب والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ل يتم تشكيل لجنة قيادة لهذا المشروع، من أجل تقليص استعمال النقد واستعمال وسائل الأداء الالكتروني، ليتم بالموازاة وضع الإطار القانوني لتنظيم ذلك، وقد شمل هذا الجيل الجديد العديد من الخدمات المصرفية.
- تعزيز الشبكة البنكية بما يقارب 2500 شباك جديد خلال السنوات 2007-2016.
- تعزيز الثقافة والتوعية المالية، من خلال التنسيق بين بنك المغرب وأنشطة القطاعين الحكومي والخاص في إطار إستراتيجية وطنية طويلة الأمد تنفذها الجمعية المغربية للثقافة المالية، والتي قامت بالعديد من الإنجازات منها: تنظيم تظاهرات سنوية إلى جانب حصص تكوينية لفائدة تلاميذ المرحلة الثانوية، إدراج الثقافة المالية في المناهج المدرسية بشكل تدريجي، إدراج التربية المالية في مناهج تكوين الحرفيين، إعداد برامج للمؤتمرات لفائدة الطلبة الجامعيين، تنظيم قوافل للثقافة المالية شملت مجمل الجهات الإدارية للمملكة بهدف تعزيز المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، واستهداف المزارعون، المشروعات المتناهية الصغر من خلال برامج تكوينية لمختلف الفئات، تنظيم حملة إذاعية للتوعية في مجال التربية المالية، الاعتماد على الهاتف النقال وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها من الإنجازات.
- تحسين شروط المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات بغية تسهيل استفادتها من التمويل، كإنشاء مرصد لهذه المشروعات، إنشاء صندوق لتقديم الدعم المالي لها، إنشاء مكتب للقروض، تنظيم بنك المغرب وشركاؤه لثلاث حملات تحسيسية كبرى موجهة لهذه المشاريع.
- التأكيد على حماية العملاء من خلال دعم الشفافية وتقديم المعلومات للعملاء وتعزيز منظومة معالجة شكاياتهم.
- إصلاح منظومة الوساطة البنكية مما أدى إلى تأسيس مركز للوساطة مستقل.
- دعم القروض الصغرى ووضعها تحت رقابة بنك المغرب بالإضافة إلى إصدار تعليمات تخضع مؤسسات القروض الصغرى لمتطلبات الحوكمة والمراقبة الداخلية والشفافية المالية.
- إعداد بنك المغرب منظومة للتبعية والتقييم تطابق المعايير الدولية من أجل توجيه أفضل لأنشطته وقياس فعالية التدابير التي يتخذها.

5. خاتمة:

لقد شهدت مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية تحسنا في السنوات الماضية عاكسة جهود الحكومات العربية، إلا أنه مع ذلك لا تزال هذه المؤشرات أقل من المستوى المطلوب مقارنة مع دول العالم، وهذا ما يستدعي إلى بذل مزيدا من الجهود من قبل الحكومات العربية، وخصوصا البنوك المركزية لتخفيض نسبة المواطنين غير المتعاملين مع النظام المالي الرسمي وبالتالي تعميق

الشمول المالي، وذلك بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين في كل من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الموالية:

- يتطلب تحقيق وتعزيز الشمول المالي توفر مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تطبقها الدول، والتي من أهمها: تحويل كل العمليات النقدية من خلال حسابات رسمية، بالإضافة إلى ضرورة أتمتة الخدمات المالية لزيادة وصول واستخدام الأفراد لحساباتهم المالية، وحتى يتحقق ذلك يجب تكثيف برامج التوعية والتثقيف المالي؛

- لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم وذلك وفقا للعديد من المؤشرات كاستخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، ومؤشري الاقتراض والادخار؛

- هناك تفاوت بين الدول العربية حول مستوى مؤشرات الشمول المالي، فتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الأفضل نسبيا، بينما سجلت هذه المؤشرات تراجع كبير في الدول الأكثر سكانا كمصر، والأقل دخلا كاليمن؛

- توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار الشمول المالي في الدول العربية ومن أهمها: عدم كفاية الأموال لدى الأفراد (تدني الدخل وانخفاض القدرة الشرائية)، بالإضافة إلى الأسباب الدينية الدافعة لتفضيل العملاء للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛

- مستويات التثقيف المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة نسبيا، لذا لا بد من تظافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة؛
- بادرت الدول العربية بخطوات هامة لتعزيز الشمول المالي من خلال إطلاق استراتيجيات وطنية يمكنها أن تساهم في تحقيق الرؤية الرامية إلى إرساء نظام مالي شامل؛

- تعمل الدول العربية جاهدة لتحديث البنية التحتية المالية (كالنظم الالكترونية)، والأسواق المالية وإدخال سياسات وإصلاحات جديدة، تسعى من خلالها إلى تعزيز الشمول المالي.
ويمكن تقديم بعض الاقتراحات الموالية:

- أهمية التعاون العربي المشترك لوضع إستراتيجية عربية شاملة لتعزيز الشمول المالي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية؛
- أهمية إدراج الشمول المالي كهدف إستراتيجي جديد للحكومات والجهات الرقابية، مع ضرورة تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للشمول والاستقرار الماليين؛

- حث صانعي القرارات على أهمية تحقيق التناغم بين استراتيجيات تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، و إيلاء التثقيف المالي الأهمية اللازمة لشريحة كبيرة من المجتمعات العربية؛

- الاهتمام بالنظم الإلكترونية وتعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، وتطوير البنية التحتية للنظام المالي العربي؛

- خلق بيئة مشجعة ومواتية لحصول الشباب والنساء على التمويل والخدمات المالية، وتوسيع نطاق الخدمات المالية لتمتد إلى المناطق الريفية في الدول العربية؛

- زيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمؤسسات الناشئة التعامل مع النظام المصرفي وفقا للشريعة الإسلامية؛

- وضع و اعتماد معيار إحصائي لقياس مستوى الشمول المالي في الدول العربية، ومتابعة تطور هذا الشمول بشكل مستمر؛
- ضرورة العمل على مكافحة الأمية المصرفية من خلال برامج تعليمية تثقيفية تبدأ من الصفوف الابتدائية.

6. المراجع:

الأطروحات:

- 1- عجوز حنين محمد بدر، (2017)، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

المقالات:

- 2- رفيقة بن عيشوية، (2018)، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 9.
- 3- زهراء النعيمي ومحمد توفيق أحمد، (2017)، تحليل مؤشرات الاشتغال المالي للقطاع المصرفي العربي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.
- التقارير:
- 4- اتحاد المصارف العربية، (جانفي، 2019)، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مجلة اتحاد المصارف العربية.
- 5- صندوق النقد العربي، (2015)، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
- 6- عبد الله سمير و آخرون، (2016)، الشمول المالي في فلسطين، القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- 7- معهد الدراسات المصرفية، (2017)، الشمول المالي. إضاءات مالية ومصرفية ، العدد 7.
- 8- يسر برنيه ، رامي عبيد ، و حبيب أعطيه ، (2019)، الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.